

## قانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠٢٦

بالتصديق على الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية باكستان الإسلامية حول نقل الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية

نحن حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية باكستان الإسلامية حول نقل الأشخاص

المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية، الموقعة في مملكة البحرين بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م،

أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصّه، وقد صدّقنا عليه وأصدرناه:

## المادة الأولى

تم التصديق على الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية باكستان الإسلامية حول نقل

الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية، الموقعة في مملكة البحرين بتاريخ ٣١ ديسمبر

٢٠٢٥م، والمرافقة لهذا القانون.

## المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كلٌ فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويُعمل به من اليوم التالي

لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ٢٨ ذو الحجة ١٤٤٧هـ

الموافق: ١٤ يونيو ٢٠٢٦م

## اتفاقية

بين

حكومة مملكة البحرين

و

حكومة جمهورية باكستان الإسلامية

حول نقل الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية

إن حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية باكستان الإسلامية (ويشار إليهما فيما يلي منفردين بالدولة المتعاقدة ومجتمعين بالدولتين المتعاقدين)،

رغبةً منهما في التعاون في تنفيذ العقوبات الجنائية من خلال تمكين المحكوم عليهم من قضاء فترة العقوبة السالبة لحريتهم في بلدانهم بين أسرهم؛

وإدراكاً لأهمية الاستقرار النفسي والاجتماعي ولما ينطوي عليه ذلك من جوانب إنسانية؛

فقد اتفقتا على ما يلي:

### المادة (1)

#### التعريف

في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية يقصد بالعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

- أ. دولة التنفيذ: الدولة الطرف التي يُنقل المحكوم عليه إليها لتنفيذ العقوبة المقضى بها ضده أو المتبقي منها.
- ب. الحكم: أي قرار أو أمر صادر عن محكمة أو هيئة قضائية بفرض العقوبة.
- ج. دولة الإدانة: الدولة الطرف التي صدر فيها حكم الإدانة والتي ينقل منها المحكوم عليه.
- د. العقوبة: تعني أية عقوبة أو تدبير ينطوي على الحرمان من الحرية أمرت به محكمة أو هيئة قضائية لفترة من الوقت أو السجن مدى الحياة يدخل في نطاق ولايتها القضائية الجنائية.

- هـ. **الشخص المحكوم عليه:** هو الشخص الذي يخضع لعقوبة السجن بموجب الحكم الصادر من قبل محكمة جنائية في دولة الإدانة.
- و. **الممثل القانوني:** يعني الشخص أو المؤسسة المخوّل لها بموجب تشريع الطرف للعمل لمصلحة الشخص المحكوم عليه أو نيابة عنه.

### المادة (2)

#### مبادئ عامة

1. يجوز نقل أي شخص محكوم عليه في إقليم دولة الإدانة إلى إقليم دولة التنفيذ وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية من أجل قضاء العقوبة المفروضة عليه. وتحققاً لهذه الغاية، يجوز للشخص المحكوم عليه أن يُعرب عن رغبته كتابةً إلى دولة الإدانة أو دولة التنفيذ مُبدئاً رغبته في نقله بموجب هذه الاتفاقية.
2. يجوز لأي شخص محكوم عليه من مواطني إحدى الدولتين المتعاقبتين، أو أي شخص آخر يحق له التصرف نيابةً عنه، تقديم طلب بنقله وفقاً لقانون دولة متعاقدة وبالطريقة المقررة من قبل حكومة تلك الدولة المتعاقدة.

### المادة (3)

#### السلطات المركزية

1. السلطانان المركزيتان المعنيتان بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية هما:
  - (أ) بالنسبة لمملكة البحرين - وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف.
  - (ب) بالنسبة لجمهورية باكستان الإسلامية - وزارة الداخلية ومكافحة المخدرات.
2. على كل دولة متعاقدة أن تخطر في الحال الدولة المتعاقدة الأخرى بأية تغييرات تتصل بسلطتها المركزية من خلال القنوات الدبلوماسية.
3. لأغراض تنفيذ هذه الاتفاقية، يتم التواصل بين السلطة المركزية للدولتين المتعاقبتين حصرياً عن طريق القنوات الدبلوماسية، فيما عدا حالات الضرورة أو الاستعجال أو عندما يُنص صراحةً على ذلك في الاتفاقية.

### المادة (4)

#### الشروط اللازمة للنقل

1. يجوز نقل الشخص المحكوم عليه بموجب هذه الاتفاقية وفقاً للشروط الآتية:
  - أ. أن يكون الشخص المحكوم عليه متمتعاً بجنسية دولة التنفيذ، ولا يتمتع بجنسية دولة الإدانة.

- ب. أن يكون حكم الإدانة باتاً.
- ج. عدم وجود إجراءات جنائية ضد الشخص المحكوم عليه تتطلب حضوره في دولة الإدانة.
- د. ألا يكون حكم الإدانة صادراً من إحدى المحاكم العسكرية.
- هـ. ألا تقل المدة المتبقية من العقوبة السالبة للحرية - عند استلام طلب النقل - عن ستة أشهر، أو أن يكون الشخص المحكوم عليه يقضي عقوبة السجن المؤبد.
- و. أن تكون الجريمة التي تمت محاكمة الشخص بموجبها في دولة الإدانة معاقباً عليها كجريمة بموجب تشريع دولة التنفيذ، أو من شأنها أن تشكل جريمة إذا ارتكبت في إقليمها.
- ز. ألا يكون من شأن النقل المساس بسيادة أو أمن أو أية مصالح أساسية أخرى والقوانين الوطنية لدولة الإدانة.
- ح. أن يوافق الشخص المحكوم عليه كتابةً على نقله إلى إقليم دولة التنفيذ، وفي حالة عدم قدرته على التعبير عن إرادته بسبب السن أو الحالة الجسدية أو العقلية فتكون الموافقة من وكيله القانوني وفقاً لقانون الدولة المتعاقدة.
- ط. موافقة دولة الإدانة ودولة التنفيذ على النقل.
2. واستثناءً، يجوز للدولتين المتعاقبتين الاتفاق على النقل حتى ولو كانت المدة المتبقية من العقوبة الواجبة التنفيذ أقل من ستة أشهر.

### المادة (5)

#### الالتزام بتقديم المعلومات

1. إذا أبدى الشخص المحكوم عليه رغبته إلى دولة الإدانة في النقل بموجب هذه الاتفاقية، فإنه يجب على دولة الإدانة إرسال المعلومات والوثائق التالية إلى دولة التنفيذ:
- أ. اسم الشخص المحكوم عليه وجنسيته وتاريخ ومكان ميلاده، وعنوانه إن وجد - في دولة التنفيذ، مصحوباً بنسخة من جواز سفره أو أية وثائق أخرى تثبت هويته، والبيانات الخاصة بالشخص المحكوم عليه إن أمكن.
- ب. بيان بالوقائع التي استند عليها الحكم.
- ج. طبيعة العقوبة ومدتها وتاريخ بدء سريانها.
- د. نسخة مصدقة من الحكم ونسخة من النصوص القانونية ذات الصلة التي تم بموجبها إصدار الحكم ضد الشخص المحكوم عليه.
- هـ. تقرير طبي أو اجتماعي أو أي تقرير آخر فيما يتعلق بسوابق وشخصية المحكوم عليه لدراسة طلبه.
- و. أية معلومات أخرى قد تحددها دولة التنفيذ لدراسة إمكانية النقل وإفادة المحكوم عليه بالأثار المترتبة على نقله بموجب قوانينها.
- ز. طلب النقل المقدم من الشخص المحكوم عليه أو من ينوب عنه بموجب قانون دولة الإدانة.
- ح. بيان يبدل على المدة التي قضاها المحكوم عليه من العقوبة، والمدة المتبقية منها بما في ذلك أي معلومات عن مدة توقيفه قبل المحاكمة.
- ط. بيان بشأن الحالة الصحية للشخص المحكوم عليه وإمكانية نقله إلى إقليم دولة التنفيذ.
- ي. بيان بموافقة دولة الإدانة على نقل الشخص المحكوم عليه.

2. لأغراض تمكين اتخاذ القرار في طلب النقل بموجب هذه الاتفاقية، يجب على دولة التنفيذ إرسال المعلومات والوثائق التالية إلى دولة الإدانة، ما لم تقرر دولة التنفيذ أو دولة الإدانة عدم الموافقة على طلب النقل:
- أ. بيان أو وثيقة تدل على تمتع الشخص المحكوم عليه بجنسية دولة التنفيذ.
  - ب. نسخة من القوانين ذات الصلة في دولة التنفيذ والتي توضح أن الأفعال التي أدت إلى توقيع العقوبة تمثل جريمة يُعاقب عليها بموجب قانون دولة التنفيذ.
  - ج. بيان يشير إلى مدى تأثير أي قانون أو نظام يتعلق بمدى وتنفيذ العقوبة في دولة التنفيذ بعد نقل الشخص المحكوم عليه إليها بما في ذلك بيان بمدى تأثير الفقرة (2) من المادة (9) من هذه الاتفاقية على نقله.
  - د. رغبة دولة التنفيذ بقبول نقل الشخص المحكوم عليه وتعهدها بالإشراف على ما تبقى من تنفيذ العقوبة.
  - هـ. أية معلومات أو وثائق أخرى تراها دولة الإدانة ضرورية.

#### المادة (6)

##### الطلبات والرد عليها

1. يجب تقديم طلبات النقل كتابةً من قبل السلطة المركزية في دولة الإدانة إلى السلطة المركزية في دولة التنفيذ عبر القنوات الدبلوماسية، على أن يتم الرد على تلك الطلبات بذات القنوات.
2. على دولة التنفيذ إشعار دولة الإدانة فوراً بقرار قبول طلب النقل أو رفضه.

#### المادة (7)

##### الطلبات والتحقق منها

1. على دولة الإدانة التحقق من أن الشخص مقدم الطلب قد وافق على النقل وفقاً للفقرة 1 (ط) من المادة (4) من هذه الاتفاقية سمحض إرادته، وأنه على دراية كافية بالأثار القانونية المترتبة على ذلك. وتخضع إجراءات الموافقة على هذا النحو لقانون دولة الإدانة.
2. على دولة الإدانة أن تتيح المجال لدولة التنفيذ للتحقق من أن الموافقة قد تمت وفقاً للشروط المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة.

### المادة (8)

#### اجراءات النقل

عند إخطار السلطة المركزية في دولة التنفيذ بالقرار الصادر من المحكمة أو أية سلطة مختصة في دولة الإدانة بالموافقة على نقل الشخص المحكوم عليه، تحدد السلطات المركزية في الدولتين المتعاقبتين على الفور مكان ووقت وإجراءات نقل الشخص المحكوم عليه، وتحمل دولة التنفيذ مسؤولية نقل الشخص المحكوم عليه من دولة الإدانة كما تكون مسنولة عن تنفيذ العقوبة أو ما تبقى منها داخل إقليمها.

### المادة (9)

#### أثر النقل على دولة التنفيذ

1. يجب على السلطات المختصة في دولة التنفيذ الاستمرار في تنفيذ العقوبة من خلال محكمة أو أمر إداري حسبما يلزم بموجب قانونها الوطني، وذلك وفقاً للشروط المنصوص عليها في المادة (10) من هذه الاتفاقية.
2. مع مراعاة أحكام المادة (12) من هذه الاتفاقية، تخضع إجراءات تنفيذ العقوبة لقانون دولة التنفيذ، وتكون هذه الدولة مختصة - بشكل منفرد- باتخاذ كافة القرارات المناسبة بموجب قوانينها.

### المادة (10)

#### استمرار تنفيذ الحكم

1. تلتزم دولة التنفيذ بالطبيعة القانونية للعقوبة ومدتها كما حددتها دولة الإدانة.
2. إذا كانت العقوبة بطبيعتها أو مدتها - أو كليهما - لا تتفق مع قانون دولة التنفيذ، فإنه يجوز لدولة التنفيذ - بعد موافقة مسبقة من دولة الإدانة- تعديل العقوبة بأمر قضائي أو إداري، وذلك بالشكل الذي ينص عليه قانون دولة التنفيذ لجريمة مماثلة. وبالنسبة لطبيعة ومددة العقوبة، تكون العقوبة المماثلة - بقدر الإمكان- متوافقة مع العقوبة الصادرة من محكمة دولة الإدانة، وتلتزم دولة التنفيذ بعدم تشديد العقوبة المفروضة من قبل دولة الإدانة.

### المادة (11)

#### أثر إتمام العقوبة على دولة الإدانة

عند إشعار دولة التنفيذ لدولة الإدانة بموجب الفقرة 1 بند (أ) من المادة (14) من هذه الاتفاقية بأن مدة العقوبة قد تمت، يجب اعتبار ذلك الإشعار انتهاء لمدة العقوبة في دولة الإدانة.

**المادة (12)****مراجعة الحكم وصدور العفو**

يجوز لأي من الدولتين المتعاقبتين منح العفو أو العفو العام أو تخفيف العقوبة وفقاً لدستورها أو غيره من القوانين الأخرى، وذلك بعد إجراء مشاورات فيما بينهما.

**المادة (13)****انتهاء تنفيذ العقوبة**

1. على دولة الإدانة إشعار دولة التنفيذ فوراً بأي قرار تتخذه في إقليمها يكون من شأنه إنهاء تنفيذ العقوبة أو جزء منها.
2. على دولة التنفيذ إنهاء تنفيذ العقوبة أو جزء منها بمجرد إشعارها من قبل السلطة المركزية لدولة الإدانة بأي قرار أو إجراء ينتج عنه إنهاء العقوبة أو وقف تنفيذها.

**المادة (14)****معلومات عن تنفيذ العقوبة**

1. على دولة التنفيذ إشعار دولة الإدانة بما يلي:
  - (أ) عند إكمال تنفيذ العقوبة.
  - (ب) عند هروب الشخص المحكوم عليه من السجن قبل إكماله مدة العقوبة، وعلى دولة التنفيذ - في هذه الحالة - اتخاذ الإجراءات للقبض عليه لاستكمال ما تبقى من مدة العقوبة ومسأله عن ارتكاب جريمة الهروب من تنفيذ العقوبة وفقاً لقانون دولة التنفيذ.
2. على دولة التنفيذ تقديم تقرير خاص بشأن تنفيذ العقوبة في إقليمها.

**المادة (15)****العبور**

1. إذا دخلت أي من الدولتين المتعاقبتين في ترتيبات لنقل الأشخاص المحكوم عليهم مع دولة ثالثة، فعلى الدولة المتعاقدة الأخرى التعاون في تسهيل عبور الأشخاص المحكوم عليهم عبر إقليمها وفقاً لتلك الترتيبات. ويجوز لأي من الدولتين المتعاقبتين رفض منح العبور في الحالات الآتية:
  - أ. إذا كان الشخص المحكوم عليه أحد مواطنيها.
  - ب. إذا كان الطلب يمس السيادة الوطنية أو الأمن أو النظام العام أو أي مصلحة أساسية أخرى للدولة المتعاقدة.
2. على الدولة المتعاقدة التي تعترض النقل إعطاء إشعار مسبق إلى الدولة المتعاقدة الأخرى حول هذا العبور.

**المادة (16)****المصاريف**

تتحمل دولة التنفيذ كافة التكاليف التي تتكبدها في حال تطبيق هذه الاتفاقية، باستثناء التكاليف المتكبدة على إقليم دولة الإدانة. ومع ذلك لا يجوز لدولة التنفيذ المطالبة أو السعي لاسترداد كل أو جزء من تلك التكاليف من الشخص المحكوم عليه أو من أي مصدر آخر.

**المادة (17)****اللغة**

تكون كافة المراسلات والطلبات والوثائق المتعلقة بهذه الاتفاقية باللغة الإنجليزية أو مرفق بها ترجمة إلى اللغة الإنجليزية.

**المادة (18)****نطاق سريان الاتفاقية**

تسري هذه الاتفاقية على العقوبات المقضي بها قبل أو بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

**المادة (19)****عدم جواز محاكمة الشخص مرتين**

لا يخضع الشخص المحكوم عليه بعد نقله لأية إجراءات جنائية أو أن يُحاكم في دولة التنفيذ عن ذات الجريمة أو الجرائم التي عوقب عليها عند الحكم عليه في دولة الإدانة.

**المادة (20)****الاتفاقيات والمعاهدات الأخرى**

لا تُخل أحكام هذه الاتفاقية بحقوق أو التزامات أي من الدولتين المتعاقدين الناشئة عن المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية التي تكون أي منهما طرفاً فيها.

## المادة (21)

## تسوية المنازعات

1. يجب على السلطتين المركزيين أن تسعى إلى حل أي نزاع ينشأ عن تفسير أو تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية ودياً عبر المشاورات والمفاوضات المتبادلة.
2. في حال عدم إمكانية حل النزاع ودياً، يجب حله عن طريق القنوات الدبلوماسية.

## المادة (22)

## أحكام ختامية

1. تسري هذه الاتفاقية لمدة غير محددة وتصبح ملزمة بعد مضي (30) يوماً من تاريخ استلام آخر إخطار كتابي من الدولتين المتعاقبتين عن طريق القنوات الدبلوماسية بإتمام كافة الإجراءات الداخلية في كل من الدولتين المتعاقبتين.
2. تعدل أحكام هذه الاتفاقية بناءً على اتفاق كتابي بين الدولتين المتعاقبتين، وتصبح التعديلات نافذة وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة.
3. يجوز لأي من الدولتين المتعاقبتين إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت بموجب إخطار كتابي يرسل قبل ستة أشهر عبر القنوات الدبلوماسية إلى الدولة المتعاقدة الأخرى، وتصبح هذه الاتفاقية غير نافذة ولا يكون لها أثر بعد مضي هذه المدة.
4. في حال إنهاء هذه الاتفاقية فإنها تظل سارية على تنفيذ العقوبات على الأشخاص الذين تم نقلهم بموجبها قبل أن يصبح تاريخ إنهاء الاتفاقية نافذاً.

وإثباتاً لما تقدم، قام الأشخاص أدناه المخولون حسب الأصول من جانب حكوماتهم بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية في مملكة البحرين بتاريخ 31 ديسمبر 2025م، من نسختين أصليتين باللغة العربية والإنجليزية ولكل منهما ذات الحجية، وفي حالة الاختلاف في التفسير يرجح النص باللغة الإنجليزية.

عن

حكومة جمهورية باكستان الإسلامية

عن

حكومة مملكة البحرين

**AGREEMENT  
BETWEEN  
THE GOVERNMENT OF KINGDOM OF BAHRAIN  
AND  
THE GOVERNMENT OF THE ISLAMIC REPUBLIC OF PAKISTAN  
ON  
THE TRANSFER OF SENTENCED PERSONS**

The Government of the Kingdom of Bahrain and the Government of the Islamic Republic of Pakistan (hereinafter referred to individually as a "Contracting State" and collectively as the "Contracting States");

**Desiring** to cooperate in implementing criminal sentences through empowering sentenced persons to serve the sentence depriving their liberty in their country among their families;

**Recognizing** the importance of psychological and social stability and the humanistic aspects they involve;

**Have agreed as follows:**

**ARTICLE 1  
DEFINITIONS**

1. For the purposes of this Agreement; the following terms shall have the following meaning unless the context provides otherwise:-
  - (a) "**Executing State**" the State Party to which the sentenced person is transferred to serve the imposed sentence or what remains thereof.

- (b) "**Judgment**" any decision or order of a court or tribunal imposing a sentence.
- (c) "**Sentencing State**" the State Party in which the judgment was issued and from which the sentenced person is transferred.
- (d) "**Sentence**" any sentence or measure involving the deprivation of liberty ordered by a court or tribunal within its criminal jurisdiction either for period of time or life imprisonment.
- (e) "**Sentenced Person**" a person who is subject to a prison sentence in accordance to the Judgment rendered by a criminal court in the Sentencing State.
- (f) "Legal Representative" means a person, or an institution authorized by the legislation of the Party to act in the interests or on behalf of the sentenced person.

## ARTICLE 2

### GENERAL PRINCIPLES

1. Any Sentenced Person in the territory of the Sentencing State may be transferred under this Agreement to the territory of the Executing State to serve the sentence imposed on him.  
To that end, he may express in writing to the Sentencing State or the Executing State his willingness to be transferred under this Agreement.
2. Transfer may be requested by any Sentenced Person who is a national of any of the Contracting States, or by any other person who is entitled to act on his behalf, by making an application pursuant to the law of the

Contracting State and in the manner prescribed by the Government of that Contracting State.

### ARTICLE 3

#### CENTRAL AUTHORITIES

1. Central Authorities in charge for the implementation of this Agreement:
  - a. for the Kingdom of Bahrain – The Ministry of Justice, Islamic Affairs and Waqf;
  - b. for the Islamic Republic of Pakistan – The Ministry of Interior & Narcotics Control.
2. In case of any change relating to Contracting States' Central Authorities, each Contracting State shall immediately notify the other Contracting State through diplomatic channels.
3. For the purposes of the implementation of this Agreement, the Contracting States' Central Authorities communicate exclusively through diplomatic channels. Except in case of necessity or urgency or when it is expressly provided for in this Agreement.

### ARTICLE 4

#### REQUIRED CONDITIONS FOR TRANSFER

1. A Sentenced Person may be transferred under this Agreement according to the following conditions:
  - (a) the sentenced person is a national of the Executing State, and not a national of the Sentencing State;
  - (b) the conviction Judgment is final;

- (c) no criminal proceedings against the Sentenced Person in the Sentencing State in which his presence is required;
  - (d) the conviction judgment shall not be issued by a military court;
  - (e) at the time of the receipt for transfer request, the Sentenced Person still has at least six months of the deprivation of liberty sentence to serve or is undergoing a sentence of life imprisonment;
  - (f) that the crime which the Sentenced Person has been convicted for in the Sentencing State is punishable according to the Executing State's law as a crime, or would constitute a crime if committed on its territory;
  - (g) the Transfer shall not be prejudicial to the sovereignty, security, or any other essential interests and national laws of the Sentencing State;
  - (h) consent to the transfer is given in writing by the Sentenced Person, in case he cannot express his will because of age, physical, or mental status, consent is given through his legal agent in accordance to the Contracting State's law; and
  - (i) the Sentencing and Executing States agree to the transfer.
2. With exception, the Contracting States may agree on transfer even if the remaining period of the executable sentence is less than six months.

#### ARTICLE 5

##### OBLIGATION TO PROVIDE INFORMATION

1. If the Sentenced Person has expressed an interest to the Sentencing State in being transferred under this Agreement, the Sentencing State shall send the following information and documents to the Executing State:

- (a) the name and nationality, date and place of birth of the Sentenced Person and his address, if any, in the Executing State along with a copy of his passport or any other personal identification documents proving his identity, and fingerprints of the Sentenced Person, if possible;
- (b) a statement of the facts upon which the judgment was based;
- (c) the nature, duration and commencement date of the Sentence;
- (d) a certified copy of the Judgment and a copy of the relevant provisions of the law under which the Sentence has been pronounced against the Sentenced Person;
- (e) a medical, social or any other report regarding the antecedents and character of the Sentenced Person in order to consider the request;
- (f) any other information which the Executing State may specify as required, to enable it to consider the possibility of transfer and to inform the Sentenced Person of the full consequences of transfer for him under its laws;
- (g) the transfer request submitted by the Sentenced Person or by a person entitled to act on his behalf in accordance with the laws of the Sentencing State;
- (h) a statement indicates the period already served from the sentence, and the remaining period thereof including any information regarding pre-trial detention;
- (i) statement concerning the health condition of the Sentenced Person and the possibility to transfer him to the Executing State; and
- (j) a statement from the Sentencing State agreeing to the transfer of the Sentenced Person.

2. For the purposes of enabling a decision to be made on a transfer request under this Agreement, the Executing State shall send the following information and documents to the Sentencing State, unless either the Executing State or the Sentencing State has decided that it will not agree to the transfer:
  - (a) a statement or document indicating that the Sentenced Person is a national of the Executing State;
  - (b) a copy of the relevant laws in the Executing State which indicates that the acts upon which the sentence has been imposed constitute a crime punishable under Executing State's law;
  - (c) a statement of the effect of any law or regulation relating to the duration and enforcement of the sentence in the Executing State after the Sentenced Person's transfer including a statement of the effect of paragraph (2) of Article (9) of this Agreement on his transfer;
  - (d) the willingness of the Executing State to accept the transfer of the Sentenced Person and its undertaking to administer implementation of the remaining part of the Sentence; and
  - (e) any other information or documents which the Sentencing State may consider necessary.

#### ARTICLE 6

#### REQUESTS AND REPLIES

1. Requests for transfer shall be made in writing by the Central Authority of the Sentencing State to the Central Authority of the Executing State

through diplomatic channels. Replies shall be communicated through the same channel.

2. The Executing State shall promptly inform the Sentencing State of its decision whether to accept the request or not.

#### ARTICLE 7

##### REQUEST AND ITS VERIFICATION

1. The Sentencing State shall ensure that the person who has given his consent to the transfer in accordance with paragraph 1 (h) of Article (4) of this Agreement, does so voluntarily and with full knowledge of the legal consequences thereof. The procedure for giving such consent shall be governed by the laws of Sentencing State.
2. The Sentencing State shall afford an opportunity to the Executing State to verify that the consent is given in accordance with the conditions set out in paragraph (1) of this Article.

#### ARTICLE 8

##### PROCEDURE FOR TRANSFER

When the Central Authority in the Executing State is notified with the judgment issued by the court or any other competent authority in the Sentencing State of the approval on transferring the Sentenced Person, Central Authorities in the Contracting States shall determine promptly the place, time and procedures of transferring the Sentenced Person. The Executing State shall assume the responsibility of transferring the

Sentenced Person from the Sentencing State and shall be responsible for the execution of the Sentence or what remains thereof in its territory.

#### ARTICLE 9

##### EFFECT OF TRANSFER FOR THE EXECUTING STATE

1. The competent authorities of the Executing State shall continue the execution of the sentence through a court or administrative order, as may be required under its national law, and in accordance with the conditions set out in Article (10) of this Agreement.
2. Subject to the provisions of Article (12) of this Agreement, the enforcement of the Sentence shall be governed by the laws of the Executing State and it alone shall be competent to take all appropriate decisions under its laws.

#### ARTICLE 10

##### CONTINUED EXECUTION OF SENTENCE

1. The Executing State shall be bound by the legal nature and duration of the sentence as determined by the Sentencing State.
2. If the Sentence is by its nature or duration, or both, incompatible with the laws of the Executing State, it may, with the prior consent of the Sentencing State, by court or administrative order, adapt the sentences to a sentence prescribed by its own laws for a similar crime. As to its nature and duration, the adapted sentence shall, as far as possible, correspond to that imposed by the court of the Sentencing State. The Executing State shall not aggravate the Sentence imposed by the Sentencing State.

**ARTICLE-11****EFFECT OF COMPLETION OF SENTENCE FOR THE SENTENCING STATE**

When the Executing State notifies the Sentencing State under paragraph 1 (a) of Article (14) of this Agreement that the Sentence has been completed, such notification shall have the effect of discharging the Sentence in the Sentencing State.

**ARTICLE 12****REVIEW OF THE JUDGMENT AND ISSUING OF PARDON**

Either of the Contracting States may grant pardon or general amnesty, or commutation of the Sentence in accordance with its constitution or other laws after conducting consultations between them.

**ARTICLE 13****TERMINATION OF SENTENCE EXECUTION**

1. The Sentencing State shall promptly notify the Executing State of any decision taken in its territory which concerns the termination of the enforcement of the Sentence or part thereof.
2. The Executing State shall terminate execution of the Sentence or part thereof as soon as it is informed by the Central Authority of the Sentencing State of any decision or measure as a result of which the Sentence is terminated or ceases to be executable.

**ARTICLE 14****INFORMATION ON SENTENCE EXECUTION**

1. The Executing State shall notify the Sentencing State of the following:
  - a. when the execution of the sentence has been completed;
  - b. when the Sentenced Person escapes from prison before execution of the sentence has been completed. In such case the Executing State shall take measures to secure his arrest to serve the remaining period of his sentence and to hold him accountable for committing a crime of abscondure from sentence execution in accordance with Executing State law.
2. The Executing State shall provide a special report concerning the enforcement of the sentence in its territory.

**ARTICLE 15****TRANSIT**

1. If either Contracting State enters into arrangements for the transfer of Sentenced Persons with any Third State, the other Contracting State shall cooperate in facilitating the transit of the Sentenced Persons through its territory pursuant to such arrangement. Either Contracting State may refuse to grant transit in the following cases:
  - (a) If the Sentenced Person is one of its own nationals;
  - (b) If the request infringes upon the national sovereignty, security, public order, or any other essential interest of the Contracting State.

2. The Contracting State intending to make such a transfer shall give an advance notice to the other Contracting State of such transit.

#### ARTICLE 16

##### COSTS

Any costs incurred in the application of this Agreement shall be borne by the Executing State, except costs incurred in the territory of the Sentencing State. The Executing State may not, however, demand or seek to recover all or part of those costs from the Sentenced Person or from any other source.

#### ARTICLE 17

##### LANGUAGE

Requests and all correspondence and supporting documents relating to this Agreement shall be in English language or accompanied by a translation into English language.

#### ARTICLE 18

##### SCOPE OF APPLICATION

The provisions of this Agreement shall be applicable to the sentences imposed before or after its entry into force.

**ARTICLE 19****DUAL TRIAL ILLEGALITY**

A Sentenced Person shall not be subject to any criminal proceedings or be tried in the Executing State for the same crime(s) that he was punished for when convicted in the Sentencing State.

**ARTICLE 20****OTHER AGREEMENTS AND TREATIES**

This Agreement shall not prejudice the rights or obligations of the Contracting Parties arising from treaties or international conventions to which any of them is a party.

**ARTICLE 21****SETTLEMENT OF DISPUTES**

1. The Central Authorities shall endeavor to resolve any dispute arising out of the interpretation, application or implementation of this Agreement amicably, through mutual consultations and negotiations.
2. In case the dispute cannot be settled amicably, it shall be resolved through diplomatic channels.

**ARTICLE 22****FINAL PROVISIONS**

1. This Agreement shall enter into force for an indefinite period after the elapse of (30) days from the date of receipt of the later written notification

from both Contracting States through diplomatic channels that their internal procedures have been completed. .

2. This Agreement may be amended subject to a written agreement by the Contracting States and such amendment shall come into force as per the procedures stated in paragraph (1) of this Article.
3. Each Contracting State may terminate this Agreement at any time subject to a written notification sent to the other Contracting State six months in advance through diplomatic channels. After the elapse of this period, this Agreement shall not have any effect or force.
4. In case of termination, this Agreement shall continue to be valid to the execution of sentences against persons who have been transferred under this Agreement before the date on which such termination takes effect.

**IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.**

**DONE in Kingdom of Bahrain on 31 December 2025 in duplicate originals, in the Arabic and English languages, all versions being equally authentic. In case of differences in interpretation, the English text shall prevail.**

For  
The Government of Kingdom of  
Bahrain

For  
The Government of the Islamic  
Republic of Pakistan